



اللجوء الفلسطيني 2021: هجمة لم تنكفئ ومخاطر قائمة

ورقة تقدير موقف

كانون الثاني / يناير 2021

للجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

مقدمة

شكل عام ٢٠٢٠ ذروة في سياسات التصعيد ضد اللاجئين الفلسطينيين، خلال العقدين الأخيرين، حيث شخصتهم الإدارة الأمريكية وشركائها كأحد الأهداف الرئيسية لجهودها الهادفة لتصفية الحقوق الفلسطينية، ورغم أن المظهر الأساسي لانعكاس هذه السياسات تمثل في الحرمان المالي الممارس تجاه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وتعميق أزمته المالية ومحاولة تقويض دورها، إلا أن المخاطر الكامنة التي شكل الجهد الأمريكي محفزاً لها، تبدو مرشحة لتشكل تهديدات لا تقل خطورة عن الأزمة المالية أو حتى الموقف الأمريكي نفسه.

تتناول ورقة الموقف هذه مجموعة من التحديات التي تفترض أنها الأبرز والأكثر إلحاحاً في عام ٢٠٢١، من بين تلك المحيطة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين وظروفهم، في محاولة لفحص طبيعة التهديدات الناشئة وتلك الثابتة.

عوامل مفاقمة التحديات فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين

الوباء وأزمة الأولويات

خلقت جائحة كورونا ضغوطاً متزايدة على أولويات الدول، والمؤسسات الدولية والإقليمية، وقادت إلى تراجع أكبر في دور العامل الجماهيري في صياغة سياسات الدول تجاه العديد من الملفات في ظل قيود استثنائية على حركة الجمهور وتجمعه تركت انعكاسات كبرى على النشاط السياسي، أولوية البنود المالية والصحية هي العامل الطاعني في سياسات معظم الأطراف الدولية، وكذلك في المجال الإعلامي، وهو ما يدفع بقضايا اللاجئين وغيرهم من الشرائح الأضعف والأكثر تهميشاً إلى ذيل الاهتمامات، خصوصاً في ضوء وجود ميل واضح في السياسات الرسمية للاستثمار في ظروف الجائحة نحو مزيد من التسلط ومزيد من التهميش لقضايا وعناوين حقوقية.

فلسطين وأزمة الأولويات

في ظل حالة الاستقطاب الإقليمي، وتردي الموقف العربي الرسمي صوب نوع من التحالف المعلن مع دولة الاحتلال، يتم النظر للقضية الفلسطينية

كعبء على السلساس العربفة؁ ورفحول الفلسطفنى لمسرفءف رئفسف
بءطاب هءه النظم؁ ما فءلق المرفء من الضغوظ على الفلسطفنفن عموماً؁
وآبءو معاءلات المنطفة أكثر مفلأ لهضم ءقوقهم وءءاوز وءوءهم
وقضافهم وفف مقءمءها قضفة اللاءفن.

التحديات السياسية

١ - الموقف الدولي وحصاد سياسات ترامب

تظهر توجهات السياسة الدولية، وفي مركزها الأعلى تأثيراً واستقطاباً أي السياسات الأمريكية، أن مسارها الأساسي هو محاولة حصاد نتائج لما زرعه إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" من سياسات بشأن اللاجئين الفلسطينيين، هذا ما تظهره ملامح التواصل بين فريق الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن و"أونروا" من جانب أو السلطة الفلسطينية من جانب آخر، وأساء المحاذير هنا هو استمرار إدارة "بايدن" في سياسات إدارة "ترامب" بشأن محاولات تقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين المعترف بهم، والضغط على الدول المضيفة لصياغة سياسات متوائمة مع الأهداف الأمريكية/ الإسرائيلية بشأن اللاجئين الفلسطينيين.

إن أفكار المنظومة الأمريكية والدولية بشأن التسوية السياسية في الشرق الأوسط، لا تتجاوز اعتبار اللاجئين الفلسطينيين إشكالية معيقة للحل السياسي، يتم العمل على تفكيكها وإذابتها تدريجياً، بعيداً عن مناقشة حقهم السياسي الأساسي في العودة، وفي مفهومها لترتيب المنطقة لا

يتجاوز المطروح بشأنهم إما التوطين أو التهجير، وإعادة الاستيعاب في شرق
أوسط جديد محوره السياسات الأمريكية والمصالح الإسرائيلية.

٢- مؤتمر "السلام" ومخاطره على اللاجئين الفلسطينيين

في سياق الترتيبات الجديدة للسياسة الأمريكية في المنطقة، تتلاقى المواقف
الدولية والإقليمية، وحتى الموقف الفلسطيني الرسمي، على فكرة عقد مؤتمر
دولي لـ "السلام في الشرق الأوسط"، يتكفل بإتمام مهمة سياسات ترامب
بتصفية القضية الفلسطينية، وهذه المرة عبر حل سياسي متفق عليه، أو
آليات جديدة لإحتواء الموضوع الفلسطيني ومنعه من التأثير في مسار
الترتيبات الأمريكية للمنطقة، وهذا قد يفرز الأخطار التالية:

● الوصول لتسوية سياسية مجحفة بحق الفلسطينيين تشطب ملف

اللاجئين أو تقدم تنازلات سياسية جوهرية بشأنه تسقط معظم

حقوق هؤلاء اللاجئين.

● إدخال الفلسطينيين مجدداً بمسار طويل للمفاوضات يحرمهم من

استخدام أي بدائل للنضال بشأن قضاياهم، وبما يعنيه ذلك من

تغذية لمسار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، ومزيد من العزل للفلسطينيين عن عمقهم العربي وإفقادهم لأي أوراق قوة.

● بالحد الأدنى سيشكل هذا المؤتمر غطاءاً للترتيبات المعدة للإقليم، وسيسهل في إنتاج معادلات أكثر ميلاً لمصلحة كيان الاحتلال ورؤيتها للفلسطينيين، بما يعنيه ذلك من خلق ظروف غير مواتية وعوامل ضاغطة على أي شكل لعمل الفلسطينيين لأجل حقوقهم، ويذكي السياسات الخاصة بالتوطين والتهجير، ويستمر في تعزيز عمليات خلق ظروف معيشية وسياسية طاردة للاجئ الفلسطيني من المنطقة، وتصنع حواجز إضافية تمنع اللاجئين من تنظيم ذاتهم على نحو أفضل أو اشتقاق بدائلهم الخاصة، ذلك من خلال تقييدهم بواسطة مظلة فلسطينية أولويتها هي إيجاد تسوية شاملة ملائمة لعوامل وجودها السياسي.

3- ترتيبات المنظومة السياسية الفلسطينية

تنشغل المنظومة السياسية الرسمية للفلسطينيين، بحفظ استمراريتها من خلال تلبية شروط وجودها السياسي، وفي مقدمتها توجيهها لموائمة ذاتها

وسياساتها مع شروط الداعمين الدوليين، وإعادة تحصيل شرعية لوجودها من خلال محطة انتخابية، تشي شروط تنظيمها، كما المراسيم الرئاسية الصادرة بشأنها- وآخرها مرسوم 15 كانون الثاني/ يناير 2021- بأنها تتجاوز حق اللاجئين الفلسطينيين في التمثيل، ناهيك عن التساؤل الضروري حول قدرتها على إنتاج بني قيادية مختلفة أو بديلة إذ تتم وفق ذات الشروط الحاكمة لوجود السلطة وتفاعلاتها منذ تأسيسها.

تتضح الترتيبات الجارية فلسطينياً، كعملية دمج للفصائل الفلسطينية ضمن النظام السياسي الذي أسسته اتفاقية أوسلو، ووفقاً لشروط عمل وتفاعل هذا النظام، وبعيداً عن أي إمكانية إحداث تغيير فيه، وبما يسقط حق الشراكة السياسية أو التمثيل عن ملايين الفلسطينيين اللاجئين أو المقيمين خارج فلسطين، ويكسر وجود منظومة سلطوية محلية ذات أولويات ضيقة داخل الأرض المحتلة، ويمنحها حق تمثيل عموم الفلسطينيين، والبت في قضاياهم وفقاً لأولويات وجودها المحصور والمحكوم بالشرط الاحتلالي داخل فلسطين المحتلة.

4- تصاعد النزعات القطرية المعادية للاجئين الفلسطينيين

توجه عدد من النظم العربية للتقارب مع كيان الاحتلال بات حقلاً لإنتاج خطاب شوفيني يتمحور حول هوية قُطرية ضيقة لهذه البلدان، ويدافع عن العلاقة مع الاحتلال من خلال هجوم تحريضي على الفلسطينيين، يتجاوز دور الهجمات الإعلامية التقليدية لهذه النظم ضد المقاومة الفلسطينية، أو فصائل فلسطينية محددة، للتأسيس لحالة من العداء ضد الفلسطينيين كشعب، مستعيناً بذات مفردات القوى الفاشية الانعزالية التي عادت الوجودَ الفلسطيني في عدد من بلدان اللجوء العربي، والتي شكلت دائماً أطراً حليفة لكيان الاحتلال أو أذرعاً له، هذه الحالة بعمومها باتت بيئة خصبة لإنتاج سياسات عدائية وسلوكيات عنفية ضد اللاجئين الفلسطينيين، كما أنها تتغذى على خطاب محلي معادي للاجئين عموماً من فلسطينيين وغيرهم، في عدد من البلدان المضيفة، وتفرز الأخطار التالية:

١- خلق ضغوط على الحكومات للانصياع لرؤى القوى السياسية المعادية لوجود اللاجئين الفلسطينيين وحقوقه، وإنتاج سياسات أكثر ضغطاً وتضييقاً وإجحافاً بحق اللاجئين.

٢- مفاقمة المخاطر والتهديدات المباشرة لأمن المخيمات واللاجئين الفلسطينيين في الدول المستضيفة، وحتي الجاليات الفلسطينية في عديد من الدول، في ضوء ما يصنعه هذا الخطاب من توثب عدواني تجاه اللاجئين، كفيل بإشعال شرارة اضطرابات محلية لن تكون في مصلحة اللاجئين الفلسطيني بأي حال من الأحوال.

٣- تصعيد الهجوم على اللاجئين الفلسطيني(وغير الفلسطيني)، وتحميل وجوده مسؤولية أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعيشها عدد من الدول المستضيفة والسعي لتسوية هذه الأزمات على حسابه، في إطار خطاب شوفيني متصاعد يجتاح العالم وليس المنطقة العربية فحسب.

تحديات البقاء

في القرن ٢١ يبدو الحديث عن تهديد للوجود المادي لمجموعة اجتماعية أو مجتمعات بأكملها مبالغة، لكن التدقيق في وقائع التهجير والاعتداءات والقتل الجماعي، يثبت أن هذا واقع حقيقي، وفي الشرق الأوسط يبدو هذا الواقع ممكناً بل ولا يشكل موضعاً لرد فعل دولي كبير، في ظروف استثنائية في سوئها سيحاول ملايين اللاجئين الفلسطينيين النجاة من عامهم الجديد، التي تحيطهم فيه مخاطر عدة

سياسات "أونروا"

لم ترتبط توجهات "أونروا" بتقليص خدماتها للاجئين الفلسطينيين بأزمتهما المالية الأخيرة، أو بضغط سياسات "ترامب"، بل شكل هذا ملمحاً أساسياً في سياساتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتحديدًا منذ نشوء السلطة الفلسطينية عقب اتفاقية "أوسلو".

الحوار بين "أونروا" وفريق جو بايدن بشأن استعادة التمويل الأمريكي يشكل عاملاً إضافياً في تشكيل سياسات "أونروا"، ولكن استيطان المؤسسة الأممية لإرادة الدول الكبرى المهيمنة، ليس وليد اللحظة وسيواصل انعكاسه على ما يبدو على واقع اللاجئين الفلسطينيين ويفاقم التهديدات المحيطة بحياتهم:

١- توجه "أونروا" نحو تقليص عدد المستفيدين من مساعداتها الغذائية في قطاع غزة والبالغ عددهم مليون و ١٠٠ ألف لاجئ، يعني ترك مئات آلاف الأطفال والمرضى والمعوزين معرضين لجوع حقيقي، ومعاناة مع أمراض نقص التغذية وفقر الدم.

٢- تقليص "أونروا" الخدمات الصحية المقدمة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في ظل ظروف صحية تزداد تردياً، وغياب منظومة صحية بديلة تتكفل بالاحتياجات الصحية للاجئين الفلسطينيين.

٣- استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، داخل سوريا أو خارج حدودها وفي مخيمات اللجوء الثاني، خصوصاً في ضوء الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي تمر بها سوريا في ظل تأثير العقوبات الأمريكية المتزايدة.

٤- التقليلات التي تطال شرائح اللاجئين الأكثر عرضة للخطر، ومن بينها اللاجئين الفلسطينيون الهاربون من سوريا إلى لبنان.

أزمات الوباء (التفشي - التطعيم)

تزايد انتشار الوباء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لا يبدو أنه قد بلغ ذروته وأساءه مراحلته، حالياً تسجل الإصابات في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ٨٥٠ إصابة يومياً، وهو معدل مستمر في التصاعد، ولا يشمل عدد الإصابات في المخيمات الفلسطينية خارج فلسطين المحتلة، ذلك في ظل حالة تقارب الانهيار في قدرات القطاع الصحي المحدودة أصلاً، واستمرار "أونروا" في تقليص خدماتها الصحية في معظم تجمعات اللاجئين الفلسطينيين.

يفاقم من هذا الخطر عدم وجود إطار زمني معقول يتضمن خطة لحصول اللاجئين الفلسطينيين على التطعيم، فالعدد المحدود من التطعيمات التي استلمتها السلطة الفلسطينية اتضح أنه تم الاستئثار بها من قبل الحاشية الرئاسية، فيما تبدو تأكيدات "أونروا" حول عزمها القيام بدور ضمن عمليات التطعيم للاجئين الفلسطينيين غير واضحة أو مؤكدة، كما أنها اقتصرت على الإشارة للضفة الغربية وقطاع غزة.

تصدير العنف للمخيمات

تبدو إمكانيات تصدير العنف للمخيمات ومجتمعات اللاجئين ما تزال قائمة، بفعل العوامل التي سبق تناولها في هذه الورقة، ومنها التحريض والتهديد الموجه ضد اللاجئين، بجانب عوامل الأزمات الداخلية في البلدان المضيفة ومساعي استخدام المخيمات كجزء من أدوات الاشتباك الداخلي في هذه الدول، وكذلك عوامل الشذمة الفلسطينية التي تترك متسعاً أمام بعض الأطراف الفلسطينية للتحويل لإتاحة وجودها الأمني والمسلح في المخيمات كسلعة للمقايضة وتقديم الخدمات الأمنية أو حتى الصراع لأجل السلطة والهيمنة في الحيز الفلسطيني.

سياسات الحرب والقتل

التهديدات المستمرة من قبل الاحتلال بالحرب على قطاع غزة، تعزز أكثر السيناريوهات تشاؤماً بالنسبة لمصير أهالي قطاع غزة وغالبيتهم – أكثر من 70% - من اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك تُفَعِّلُ احتمالاتُ شن عدوان إسرائيلي جديد على لبنان، ومخاطر الحرب المستمرة في سوريا أو مفاعيلها وتوابعها الكثيرة.

تتماثل مع هذه التهديدات سياسات الحصار الطبي الممارسة من قبل الاحتلال تجاه قطاع غزة والضفة الغربية، والتي تتخذ شكل سياسة قتل لا يحاول الاحتلال إخفائها، والتي شملت حرمان الفلسطينيين من الأجهزة الطبية الضرورية لمواجهة تفشي كورونا، وكذلك حرمانهم من الحصول على التطعيم الخاص بمواجهة الوباء.

خاتمة

تترجم التحديات التي تعصف باللاجئين الفلسطينيين في عام ٢٠٢١ واقعهم المستمر منذ سنوات عدة، من حيث ضعف الإرادة السياسية الفلسطينية اللازمة لحمايتهم وحفظ حقوقهم أمام حالة من الاستهداف الدولي والإقليمي والاستباحة لوجودهم، واستمرار حالة الفشل في بناء القدرات الذاتية لجموع اللاجئين، ومراوحة محاولات تنظيم الذات لمواجهتها. استمرار الخلل في الحالة الفلسطينية والعربية، وتصاعد النزعة العدوانية في السياسات الدولية، في ظل واقع غير مستقر، وصعود لليمين الشعبوي في عدد من دول العالم، هي بالتأكيد ليس أفضل ظروف قد تحيط بمحاولات اللاجئين لتنظيم ذاتهم وانتزاع حقوقهم، ولكنها عوامل تؤكد أن الحلول في مواجهة هذه التحديات لن تأتي من خارج بيئة اللاجئين، أو بعيداً عما طورته هذه المجتمعات من خبرات و تجربة إنسانية فريدة في الصمود والكفاح لأجل العدالة.

وارتباطاً بهذه الخبرة النضالية تحديداً، تكمن فرص النجاة لهذه المجتمعات، فقد طورت جموع اللاجئين وقواهم الشعبية والمنظمة وبناهم الاجتماعية

تجارب عميقة في مواجهة الأخطار والتحديات، واجتراح سبل النجاة، منذ
بداية الهجوم الوحشي لاقتلاعهم من ديارهم، وعبر الامتداد الزمني والمكاني
لسلسلة العدوان عليهم.